إقتراح قانون معجل مكرر

يرمي إلى تـأخير تسريح العقداء في الجيش و في القوى الأمنية كافة، الذين صدرت مراسيم بوضعهم على جدول الترقية إعتباراً من تاريخ 2020/1/1 أو الذين قيدت أسماؤهم لدى قيادة الجيش اللبناني في نفس االفترة وذلك لحين بلوغهم سن الثامنة والخمسين.

مـادة وحيدة :

خلافاً لأي نص آخر وبصورة إستثنائية يؤخر تسريح العقداء في الجيش والقوى الأمنية كافة الذين صدرت مراسيم بوضعهم على جدول الترقية إعتباراً من تاريخ 2020/1/1 أو الذين قيدت أسماؤهم لدى قيادة الجيش اللبناني في نفس االفترة وذلك لحين بلوغهم سـن الثامنة والخمسين من عمرهم واعـادة استدعـاء مـن سرح من السادة العقـداء منذ 2020/1/1 الى الخدمـة لبلوغـه سـن الستة وخمسين مع حفظ جميع حقوقهم المالية والمعنوية لحين إصدار مراسيم ترقيتهم حسب الأصول ويعمـل بهذا القـانـون فـور نشـره في الجريدة الرسميـة.

٢٢ آذار ٢٠٢١

(تبرير صفة الإستعجال المكرر)

لما كان لبنان يمر بظروف إستثنائية لاسيما بسبب جائحة كورونا وبسبب تردي الأوضاع الإقتصادية و الأمنيـة؛

ولما كان إقتراح القانون المعجل المكرر هذا يهدف إلى إنقاذ الأوضاع الإقتصادية والمالية والجمركية والإدارية في لبنان وتسوية أوضاع العقداء في الجيش والقوى الأمنية كافة، الذين صدرت مراسيم بوضعهم على جدول الترقية إعتباراً من تاريخ 2020/1/1 أو الذين قيدت أسماؤهم لدى قيادة الجيش اللبناني في نفس االفترة وذلك لحين بلوغهم سن الثامنة والخمسون، وهو أولوية ولا يحتمل أي تأخر أو تأجيل؛

كل ذلك من شأنه أن يبرر صفة الإستعجال المكرر، لذلك جئنا بمذكرتنا هذه طالبين من دولتكم طرح إقتراح القانون المعجل المكرر المرفق على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها ، آملين من المجلس الكريم إقراره وفق المواد 109 ، 110 و 112 من النظام الداخلي .

٢٢ آذار ٢٠٢١

الأسباب الموجبة :

1. نظراً للظروف الإستثنائية التي يمر بها لبنان والعالم ، ولحالة التعبئة العامة المعلنة من قبل الحكومة بسبب جائحة كورونا، ولضرورة العجلة القصوى ، ولتردي الأوضاع الإقتصادية و الأمنية ، ولدواع وطنية ووظيفية، ما يوجب إقرار إقتراح القانون المعجل المكرر هذا .

2. ولما كان المرسوم رقم 7321 تاريخ 2020/12/31 قد صدر، ومفاده ادراج أسماء ضبّاط في قوى الأمن الداخلي، على جدول الترقية لرتبة عميد لعام 2021 ،

3. ولما كان هذا المرسوم، ولكي يصبح نافذا فهو بحاجة لاصدار مرسوم ثانٍ ، يصار بموجبه الى اقرار الترقية للسادة العقداء المدرجة أسماؤهم في هذا المرسوم؛

4. ولما كنا نرفق صورة عن نص المرسوم رقم 7321 المذكور أعلاه كجزء من الاسباب الموجبة لاصدار هذا القانون؛

5. ولما كان اصدر مراسيم الترقية قد تأخر في ظل الظروف الطارئة التي تمر بها البلاد؛

6. ولما كان إقرار إقتراح هذا القانون المعجل المكرر من شأنه إنقاذ الأوضاع الإقتصادية والمالية للسادة العقداء ، وكذلك ينعكس إيجاباً على حسن أداء الإدارة الأمنية بما ينسجم مع الخطط الإصلاحية للحكومة ويواكب خطة تطوير وتفعيل الحفاظ على الوضع الامني وتعزيزاً للإجراءات الامنية المطلوبة في أيامنا هذه.

7. ولما كانت الكلفة المالية لهذا إقتراح القانون زهيدة جداً ولا تؤثر على المالية العامة.

لذلك وسنداً لأحكام المادة 117 من النظام الداخلي للمجلس النيابي نتقدم بإقتراح القانون المعجل المكرر آملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.

٢٢ آذار ٢٠٢١